

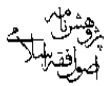
سالنامه علمی - تخصصی
سال دوم، شماره ۲، سال ۱۳۹۸

کلام حول مبني الشيخ الأنصاري في الانسداد^۱

مهدي كنجعلي^۲

الخلاصة

إنّ مبحث افتتاح و انسداد باب العلم و العلمي لهو من المباحث التي حظيت باهتمام المتأخرين من أصولي الشيعة. وقد رُمي بعض كبار فقهاء الشيعة كالشيخ الأنصاري بالانسداد، في حين أنّ الأدلة و القرائن تشهد على انفتاحه. يناقش الكاتب في هذا المقال من زاوية تحليلية مسألة انسداد الشيخ الأنصاري مستعرضاً بشكل سريع بعض الأدلة و الفقرات المقتبسة من نصوص كتبه. وهو يرى أنّ جذور اتهام الشيخ بالانسداد تعود إلى كلام نُسب إليه عن أسس حججة خبر الواحد، إذ إنّ من جهة يعتقد بشمول حججة أدلة خبر الواحد للخبر المفيد للإطمئنان، و من جهة ثانية يقول بأنّ هذا النمط من



کلام
حول
مبني
الشيخ
الأنصاري
في
الانسداد

۱. تأريخ استلام المقالة: ۹۵/۶/۱۷
تمت كتابة هذه المقالة من بحوث الأستاذ مهدي كنجعلي من قبل الطالب الفاضل محمد إبراهيمي، وقد أيدها سماحة الأستاذ.
۲. استاذ في الحوزة العلمية في قم المقدسة.

الأخبار قليل. ثم بعد ذلك يوجّه الكاتب نقداً لهذا الرأي ويأتي بشواهد تؤكّد على انفتاح الشيخ، ليستنتج في نهاية المطاف أنّ الشيخ عمل بخبر الواحد في مسائل العبادات وهو ما يتطلّب إيمانه بالانفتاح.

مفاتيح البحث: الانفتاح، الانسداد، باب العلم، باب العلمي، الظن المطلق، الظن الخاص.

مقدمة

اختلف بعض من تأخّر عن الشيخ الأنصاري في أنّه انسداد أم انفتاحي، فذهب بعض - كالعلامة الآشتياني^١ - إلى أنّه قائل بالانفتاح وذهب بعض آخر - كالسيد البروجردي^٢ - إلى أنّه قائل بالانسداد. إن القائلين بالانسداد الشيخ استفدوا من ضمّ مطلبين، أحدهما إلى الآخر، وعدم تصريحه بالانفتاح في تبين المقدمة الأولى للإنسداد، أنّه اختار الإنسداد في باب العمل. والحال أنّ هذه النسبة ليست بالصحيحة وقد يجاب عن هذين الشاهدين عن قريبٍ ونأتى أيضاً بشواهد تثبت خلاف ما يرومه القائلين بالانسداد الشيخ.

وجه انتساب القول بالانسداد للشيخ الأنصاري

لعلّ وجه انتساب القول بالانسداد للشيخ الأنصاري ضمّ مطلبين ادّعاهما في موضعين من كلامه وهما:

١. أنّه قال: إنّ القدر المتيقن من أدلّة حجية خبر الواحد خصوص الخبر الموجب للوثوق والاطمئنان، كما صرح بذلك بعد الفراغ عن البحث عن الآيات والروايات والإجماعات التي استدلّ بها على حجية خبر الواحد. قال في نهاية البحث عن جميع الأدلّة التي استدلّ بها على حجية خبر الواحد ما هذا نصّه:

هذا تمام الكلام في الأدلّة التي أقاموها على حجيّة الخبر. وقد علمت دلالة بعضها و عدم دلالة البعض الآخر. والإنصاف أن الدالّ منها لم يدلّ إلا على وجوب العمل بما يفيد الوثوق والاطمئنان بمؤداه؛ وهو الذي فسر به الصحيح في مصطلح القدماء؛ و

بشرط
الافتقار
إلى

سال دوم شماره ٢، سال ١٣٩٨

١. الآشتياني، بحر الفوائد، ج ١، ص ١٩٠.

٢. البروجردي، نهاية الأصول، ص ٥٥٦.

المعيار فيه أن يكون احتمال مخالفته للواقع بعيدا، بحيث لا يعتني به العقلاء ولا يكون عندهم موجبا للتحير والتردد الذي لا ينافي حصول مسمى الرجحان.^١

٢. أنه ادعى في ضمن كلام منه في بحث الانسداد ندرة مثل ذلك الخبر، فقال في الجواب الثاني عن القول بالكشف ما هذا نصه:

وثانيا: سلّمنا نصب الطريق، لكن بقاء ذلك الطريق لنا غير معلوم. بيان ذلك أنّ ما حكم بطريقته لعله قسم من الأخبار ليس منه بأيدينا اليوم إلا قليل، كأن يكون الطريق المنصوب هو الخبر المفيد للاطمئنان الفعلي بالصدور الذي كان كثيرا في الزمان السابق لكثرة القرائن، ولا ريب في ندرة هذا القسم في هذا الزمان أو خبر العادل أو الثقة الثابت عدالته أو وثاقته بالقطع أو البيّنة الشرعية أو الشيع مع إفادته الظن الفعلي بالحكم. ويمكن دعوى ندرة هذا القسم في هذا الزمان، إذ غاية الأمر أن نجد الراوي في الكتب الرجالية محكي التعديل بوسائط عديدة من مثل الكشي و النجاشي وغيرهما، ومن المعلوم أن مثل هذا لا تعدّ بيّنة شرعية.^٢

وإذا ضمّ هذا المطلب إلى المطلب الأول تستنتج انسداد باب العلمي إلى الأحكام الشرعية، كما انسد باب العلم إليها، فإنّ عمدة ما تستنبط منه الأحكام الشرعية هي الأخبار الآحاد، وإذا كانت الحجّة منها نادرة، فلا محالة ينسّد باب الحجج على الأحكام الشرعية، و ليس انسداد باب العلمي إلا هذا.

اضف إلى ذلك أنّ الشيخ الأنصاري لم يمنع عن المقدّمة الأولى من مقدّمات الانسداد بوضوح، كما منعها صاحب الكفاية، بل منع عنها معلقا على عدم ثبوت حجية خبر الواحد، فقال:

وأما بالنسبة إلى انسداد باب الظنّ الخاصّ، فهي مبنية على أن لا يثبت من الأدلّة المتقدّمة لحجية الخبر الواحد حجية مقدار منه يفي بضميمة الأدلّة العلمية و باقي الظنون الخاصة، باثبات معظم الأحكام الشرعية. ثم قال: فتسليم هذه المقدمة و منعها لا يظهر إلا بعد التأمل التام و بذل الجهد في النظر

١. الأنصاري، فرائد الأصول، ج ١، ص ١٧٤.

٢. المصدر السابق، ص ٢١٥.

فيما تقدّم من أدلة حجّة الخبر، وأنّه هل يثبت بها حجّة مقدار واف من الخبر أم لا^١.
و لا يخفى أنّه يلوح من هذه الكلمات أنّ الشيخ لم ينكر المقدّمة الأولى^٢ التي هي
العمدة والأساس لدليل الانسداد، فكأنّه من القائلين بالانسداد ولكنه لم يظهره ولم يصرح
به لبعض الجهات والمصالح التي ستأتي الإشارة إليها.
و ممّا يؤيد ذلك أيضا، سلوكه في البحث عن المسائل الفرعية في كتاب المتاجر، حيث
نراه انه يتمسك بالشهرة كثيرا، بينما أنّه أنكر حجّيتها في الرسائل و ليس ذلك من جهة أنّ
الأصوليين نسوا في الفقه ما بنوا عليه في الأصول كما ادّعاء بعض المحقّقين و قد مرّ الجواب
عنه في بحث حجّة الخبر، بل من جهة أنّ الشيخ قائل بالانسداد و يجوز العمل بالظن
المطلق، و من الواضح أنّ الشهرة مورثة للظن قطعاً.
و بالجمله، أنّه يستظهر من كلمات الشيخ في أصوله و في سلوكه في الفقه أنّه من
القائلين بالانسداد، و لكنّه لم يصرّح به لبعض المصالح والجهات، فإنّ عصره و دوره كان
متّصلا بعصر الأخباريين و بزمان قوتهم، فلم يمكن لمثل الشيخ أن يصرّح بانسداد باب
العلمي الذي لازمه عدم حجّة الأخبار الأحاد إلا من باب الظن المطلق، بينما أنّ
الأخباريين كانوا لا يرتابون في حجّيتها خصوصا بالنسبة إلى ما دوّن في الكتب الاربعة.

إثبات عدم صحة النسبة

هذا و لكن نسبة القول بالانسداد إلى الشيخ الأنصاري غير صحيحة، و ذلك لأنّه قد صرّح
في مواضع من كلماته بوفاء الظنون الاطمئنانية بمعظم الفقه.
منها: تصريحه في ضمن كلامه في ردّ شريف العلماء و هذا نصّه:

بل الأمارات الظنية من الشهرة و ما دلّ على اعتبار قول الثقة، مضافا إلى ما استفيد من
سيرة القدماء في العمل بما يوجب سكون النفس من الروايات و في تشخيص أحوال
الرواة، توجب الظن القوي بحجّة الخبر الصحيح بتزكية عدل واحد، و الخبر الموثّق و
الضعيف المنجبر بالشهرة من حيث الرواية، و من المعلوم كفاية ذلك و عدم لزوم محذور

بشهره
الأنصاري

سال دوم شماره ٢، سال ١٣٩٨

١. المصدر السابق، ص ١٨٤.

٢. هو انسداد باب العلم والظن الخاص في معظم المسائل الفقهية، الأنصاري، فرائد الأصول، ج ١، ص ١٨٣.

من الرجوع في موارد فقد تلك الأمارات إلى الأصول.^١

و منها: ما ذكره ضمن تقريب حكومة العقل بوجوب الإطاعة الظنية، في مقام ردّ لزوم العسر و الحرج من الاحتياط في المشكوكات، و هذا نصّه:

لأنّ حصول الظن الاطمئنان في الأخبار و غيرها غير عزيز، أمّا في غيرها فلاّنه كثيرا ما يحصل الاطمئنان من الشهرة و الإجماع المنقول و الاستقراء و الأولوية، و أمّا الأخبار فلاّنّ الظنّ المبحوث عنه في هذا المقام هو الظنّ بصدور المتن، و هو يحصل غالبا من خبر من يوثّق بصدقه و لو في خصوص الرواية، و إن لم يكن إماميا أو ثقة على الإطلاق؛ إذ ربما يتسامح في غير الروايات بما لا يتسامح فيها.

و أما احتمال الإرسال، فمخالف لظاهر كلام الراوي، و هو داخل في ظواهر الألفاظ، فلا يعتبر فيها إفادة الظن فضلا عن الاطمئنان منه، فلو فرض عدم حصول الظن بالصدور لأجل عدم الظن بالإسناد لم يقدح في اعتبار ذلك الخبر؛ لأنّ الجهة التي يعتبر فيها إفادة الظن الاطمئنان هو جهة صدق الراوي في إخباره عمّن يروي عنه، و أمّا أنّ إخباره بلا واسطة فهو ظهور لفظي لا بأس بعدم إفادته للظن، فيكون صدور المتن غير مظنون أصلا؛ لأنّ النتيجة تابعة لأخسّ المقدمتين.

و بالجملة، فدعوى كثرة الظنون الاطمئنانية في الأخبار و غيرها من الأمارات، بحيث لا يحتاج إلى ما دونها و لا يلزم من الرجوع في الموارد الخالية عنها إلى الاحتياط محذور، و إن كان هناك ظنون لا تبلغ مرتبة الاطمئنان، قريبة جدا، إلا أنّه يحتاج إلى مزيد تتبّع في الروايات و أحوال الرواة و فتاوى العلماء.^٢

و لا يخفى أنّ الأمارات الشرعية التي أشار إليها إذا كانت وافية بمعظم الفقه، فلامحالة لا ينسد باب العلمي إلى الأحكام الشرعية و إن انسد باب العلم إليها.

أضف إلى ذلك أنّ الشيخ الأنصاري و إن اختار القول بالحكومة إلا أنّ مراده منها هو التبعيض في الاحتياط، و من الواضح أنّ من جعل ذلك نتيجة مقدّمات الانسداد، فلازمه أن يتنزّل من الاحتياط التامّ الموجب للعلم بالفراغ إلى ما دونه من الاحتياط الناقص الذي لا يستلزم العسر و الحرج، و مقتضى ذلك هو القول بلزوم الاحتياط في المشكوكات لو اندفع

١. الأنصاري، فرائد الأصول، ج ١، ص ٢٤٢.

٢. المصدر السابق، ص ٢٤٧.

العسر و الحرج بطرح الموهومات فقط، بينما أنّ الشيخ لم يلتزم بهذه النتيجة لا في الفقه و لا في الأصول، بل جعل المرجع هي البرائة في المشكوكات كلّها، إلا أن يكون في موردها جهة خاصّة تقتضي لزوم الاحتياط.

و الشاهد على ما ادّعيناه، كلامه في بيان حكومة العقل، قال ما هذا نصه:
لأنّ معنى حجّيته أن يكون دليلاً في الفقه بحيث يرجع في موارد وجوده إليه لا إلى غيره، و في موارد عدمه إلى مقتضى الأصل الذي يقتضيه.

و الظن هنا ليس كذلك؛ إذ العمل إما في موارد وجوده، ففيما طابق منه الاحتياط فالعمل على الاحتياط لا عليه؛ إذ لم يدل على ذلك مقدمات الانسداد، و فيما خالف الاحتياط لا يعول عليه إلا بمقدار مخالفة الاحتياط لدفع العسر، و إلا فلو فرض فيه جهة أخرى لم يكن معتبراً من تلك الجهة، كما لو دار الأمر بين شرطية شيء و إباحته و استحبابه، فظن باستحبابه، فإنّه لا يدلّ مقدمات دليل الانسداد إلا على عدم وجوب الاحتياط في ذلك الشيء، و الأخذ بالظنّ في عدم وجوبه لا في إثبات استحبابه.

و إما في موارد عدمه و هو الشكّ فلا يجوز العمل إلا بالاحتياط الكلي الحاصل من احتمال كون الواقعة من موارد التكليف المعلومة إجمالاً و إن كان لا يقتضيه نفس المسألة، كما إذا شكّ في حرمة عصير التمر أو وجوب الاستقبال بالمحتضر، بل العمل على هذا الوجه تبعّض في الاحتياط و طرحه في بعض الموارد دفعاً للحرج، ثم يعين العقل لطرح البعض الذي يكون وجود التكليف فيها احتمالاً ضعيفاً في الغاية.^١

و بالجملة: إنّ مشي الشيخ الأنصاري في الفقه ليس إلا كمشي من قال بالانفتاح، خصوصاً في كتابيه الطهارة و الصلاة، فيعمل بخبر الواحد كحجّة يرجع إليها في موارد وجودها و يرجع إلى الأصول العملية في موارد فقدها، و هذا لازم القول بالانفتاح، كما لا يخفى. ولعلّه لأجل ذلك قال العلامة الآشتياني:

و مذهب شيخنا لا يستفاد من الكتاب قطعاً، و قد استفدت من كلماته في مجلس البحث و غيره، أنّه يعتقد وفاء الظنون الخاصّة بأغلب الأحكام بضميمة الأدلّة العلميّة، و إن كان الظنّ الخاصّ منحصرًا في زعمه حسبما عرفت بظواهر الألفاظ و الخبر المفيد للوثوق و

١. المصدر السابق، ص ٢٤٧.

الاطمئنان وكلّ ما يوجب نفي الرّيب بالإضافة في باب التعارض.^١

و ما ادّعه من استفادة رأي شيخه من مجلس بحثه و غيره و إن كان تاماً إلا أنّ إنكاره استفادة ذلك من كتابه غير صحيح، بل يستفاد من نفس كلماته في كتابه أنّه من القائلين بالانفتاح لا بالانسداد، كما مرّ.

أضف إلى ذلك، أنّ مختار الشيخ في كتابه و إن كان إنكار جبر ضعف السند بالظنّ غير الحجّة عن قريب، إلا أنّه في مقام العمل يعمل بالخبر المنجبر بعمل المشهور و يراه حجّة، و أيضاً أنّه قائل بالتعدّي عن المرجّحات المنصوصة إلى غير المنصوصة، و من الواضح أنّ كلّ ذلك ممّا يوجب انفتاح باب العلم، كما لا يخفى.

ردّ بعض الشبهات

هذا و لكن بقي في المقام بعض الشبهات توجب توهم الانسداد في حق الشيخ الأنصاري لا بدّ من الجواب عنها:

منها: عدم تصريحه بانفتاح باب العلمي عند بحثه عن المقدّمة الأولى للانسداد، فهذا كاشف عن اختياره للانسداد.

و فيه: أنّ عدم التصريح أعمّ من القبول، فلعلّه من القائلين بالانفتاح و لكن اقتصر على الإشارة إلى مبنى صحّة المقدّمة الأولى و أنّها مبنية على عدم تمامية حجية الأخبار الآحاد، و أمّا هل هي تامّة أم لا، فقد أوكله إلى محلّ آخر.

منها: كلامه عند البحث عن تزييف القول بالكشف، فقد مرّ عند نقل كلامه دعواه ندرة الاطمئنان بالأخبار الموجودة في مجاميع الحديث، و من الواضح أنّ المعيار للقول بالانفتاح و عدمه هي كثرة الأخبار الحجّة و ندرتها، فدعواه الندرة ملازمة للقول بالانسداد.

و فيه: أنّ هذه الدعوى و إن صدرت عن الشيخ الأنصاري في ذلك البحث، إلا أنّه كان هناك بصدد الجواب عن مقالة الخصم، و لذا عبّر في ضمن جوابه بقوله و «يمكن دعوى ندرة هذا القسم، الخ»^٢.

و من الواضح ان هذه العبارة مشعرة بعدم اعتماده بهذا الجواب، و إنّما اعتماده كان على

١. الآشتياني، بحر الفوائد، ج ١، ص ١٩٠.

٢. الأنصاري، فرائد الأصول، ج ١، ص ٢١٥.

الجوابين الآخرين اللذين أجاب بهما عن خصمه في ذلك البحث، فراجع تعلم أنّ هذه العبارة لا تقاوم عبارته الأخرى الناصّة في عدم الندرة.

منها: سلوكه في الأبحاث الفقهية، حيث يصرّ على التمسك بالشهرة لا بمثل الخبر، و ربما يرفع اليد عن الخبر من جهة الشهرة على خلافه.

و فيه: أنّ هذا السلوك ليس دليلاً على كون مسلكه الانسداد، فلعلّ اعتناؤه بالشهرة إنّما هو من جهة ذهابه إلى صحّة جبر ضعف السند بعمل المشهور، فإنّه وإن منع جبر الضعف بمثل الشهرة في الخاتمة، إلا أنّه قال في آخر كلامه هناك:

وإن أريد البالغ حد الاطمئنان ولا يخص بالشهرة، فالآية - آية النبأ - تدلّ على حجّة الخبر المفيد للوثوق والاطمينان، فله وجه، غير أنّه يقتضي دخول سائر الظنون الجارية إذا بلغت ولو بضميمة المجبور حد الاطمئنان، ولا يختصّ بالشهرة، فالآية تدلّ على حجّة الخبر المفيد للوثوق والاطمينان ولا بُد فيه.^١

فظاهر هذه العبارة أنّ ضمّ بعض الظنون إلى الخبر الضعيف موجب لحصول الاطمئنان وهو حجّة، فعمل الشيخ بالشهرة لا يدلّ على كونه انسدادياً، بل لعلّه انفتاحي يطمئنّ بحجّة الخبر الضعيف إذا عمل به المشهور، كما أنّ عدم اعتناؤه بالخبر الصحيح إنّما هو من جهة أنّ إعراض المشهور موهن لحجّة الخبر، كما هو مسلكه في ذلك البحث، قال: إنّّه لا إشكال في وهن الخبر إذا كانت حجّيته مشروطة بعدم الظن بالخلاف، فضلاً عمّا كان اعتباره مشروطاً بإفادة الظن.

و بالجملة، إنّ من نظر إلى أبحاثه في العبادات، مثل ما في كتاب الطهارة أو الصلاة، لوجد أنّه يعمل بخبر الواحد كحجّة على الحكم الشرعي، لا من جهة أنّه يورث الظن بالصدور، بحيث لولاه لما كان حجة ويرجع إلى الأصول العملية مع فقد الأمارات، بينما أنّ مقتضى مسلك الحكومة يعني التبعيض في الاحتياط، كما هو مختاره على فرض تمامية مقدمات الانسداد، هو الرجوع إلى قاعدة الاشتغال في ما لا نصّ فيه إلا إذا كان الرجوع إليه حرجياً.

فكيفية استنباطه في الفقه خصوصاً في العبادات ليست إلا بكيفية استنباط القائل

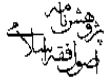
١. المصدر السابق، ص ٢٩٢.

بالانفتاح، فليس سلوكه إلا كسلوك مثل صاحب الجواهر، لا مثل مشي الانسدادي، حيث لا يعمل بكثير من الظواهر و الأخبار و يرى عدم حجّيتها إلا مع إراث الظن.

نتيجة البحث

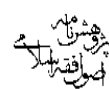
يتّضح ممّا ذكرنا أنّ الرأي القائل بعدم تصريح الشيخ الأنصاري بانفتاحه، أو أنّ بعض عباراته توحى بقوله بالانسداد، لأنّ هناك أدلة وقرائن عديدة تبين انفتاحه في الباب العلمي. إحدى القرائن المهمة الدالة على انفتاح الشيخ هي أنّه في الحالات التي يتوفّر فيها خبر الأحاد لا سيّما في كتابي الطهارة والصلاة فإنّه يتّخذ كدليل وحجة، وحين ينعدم خبر الواحد يعود أدراجه إلى الأصول العملية. ونهج الشيخ هذا إنّ دلّ على شيء فإنّما يدلّ على انفتاحه. من جهة أخرى، فإنّ عدم تصريح الشيخ الأنصاري بانفتاحه لا يشكّل دليلاً على انسداد، لأنّ عدم التصريح أعم من القبول. و بالنسبة لطريقته في الأخذ بالشهرة يمكن القول بأنّ سبب اهتمامه بالشهرة ربما يكون من باب القول بصحة جبر ضعف السند بالاستناد إلى العمل المشهور و ليس من باب الاعتقاد بالانسداد.

المنابع و المآخذ



كلام حول مبنى الشيخ الأنصاري في الانسداد

١. الآشتياني، محمد حسن بن جعفر، بحر الفوائد في شرح الفرائد، قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ط ١، ١٤٠٣ق.
٢. الأنصاري، مرتضى بن محمد أمين، فرائد الاصول، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ط ٥، ١٤١٦ق.
٣. البروجردي، حسين، نهاية الأصول، المقرر: حسينعلي المنتظري النجف آبادي. قم: نشر التفكير، ط ١، ١٤١٥ق.



سال دوم، شماره ۲، سال ۱۳۹۸